مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

دراسة تحليلية لتجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها وإمكانية الاستفادة منها في سورية

الدكتور سلمان عثمان*
الدكتور محمد صقر**
علاء علي***

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2013. قُبِل للنشر في 17 / 2 / 2014)

□ ملخّص □

أصبحت قضية التصدير تشكل المحور الأساسي في رسم السياسات الاقتصادية للدول، على اعتبار أن الصادرات محركاً هاماً في عملية النمو الاقتصادي، لذا تسعى الدول جادةً لتنمية صادراتها وتحسين قدرتها التصديرية من خلال تبني إستراتيجية تنمية الصادرات.

هناك العديد من التجارب الدولية في هذا المجال والتي حققت نجاحاً ملحوظاً في تحسين أدائها التصديري ورفع مستوى أدائها الاقتصادي.

عند دراسة واقع الصادرات السورية تبين أنها تعاني من عدة نقاط ضعف تنعكس سلباً على واقع الاقتصاد السوري ، لذا يهدف البحث لمعالجة تلك النقاط بالاعتماد على إستراتيجية تنمية الصادرات المطبقة في دول مختلفة من العالم باعتبارها تمثل سياسة تنموية مهمة ووسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، كما يهدف إلى إمكانية الاستفادة من تلك التجارب الناجحة في صياغة إستراتيجية وطنية هادفة لتنمية الصادرات السورية بهدف تحسين موقعها في الأسواق الخارجية وتحقيق معدلات نمو مستقرة ومرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، إستراتيجية تنمية الصادرات، الصناعات التصديرية، التغير الهيكلي للصادرات.

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

An Analytical Study of the Experiences of Successful Countries in the Development of Exports and the Possibility of Benefiting from them in Syria

Dr. Salman Osman [*]
Dr. Mohammed Saqr[**]
Alaa Ali[***]

(Received 11 / 7 / 2013. Accepted 17 / 2 / 2014)

□ ABSTRACT □

The issue of export has become a main focus of economic policy-making states, given that exports are an important engine in the process of economic growth. So countries seriously seek to develop their exports and improve the export capacity through the adoption of an export development strategy. There are many international experiences in this field, which have achieved remarkable success in improving their export performance and raising the level of their economic performance. When studying the reality of Syrian exports, it is evident that they suffer from several weaknesses negatively reflected on the reality of the Syrian economy. This research aims to address those points, depending on the strategy of developing exports applied in different countries of the world, representing an important developmental policy and a means for boosting economic growth. It also aims to highlight the possibility of benefiting from successful experiences by formulating a national strategy for the development of Syrian exports in order to improve their position at foreign markets and achieve stable and high growth rates.

Keywords: exports**,** export development strategy, export industries, structural change of exports.

[*] **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***] **Postgraduate Student, Department of Planning and Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

نظراً للحيز الذي يحتله قطاع التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث وبالإضافة للتحديات التي أفرزتها المتغيرات الدولية الجديدة، تسعى الدول هادفةً لتنمية صادراتها وتحسين القدرة التصديرية لاقتصادها الوطني وتحقيق تنافسية منتجاتها في الأسواق الخارجية، فاستراتيجية تنمية الصادرات استراتيجية متبعة في معظم دول العالم والكثير منها حقق نجاحاً ملحوظاً هذا النجاح لم يشمل الدول النامية ومنها (سورية) التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها وعجوزات في ميزانها التجاري، واعتمادها على نمط بدائي من الصادرات مقابل تنوع وارداتها من السلع الوسيطة والنهائية ، كل ذلك نتيجةً لضعف هيكلها الإنتاجي وقصوره في تأمين المتطلبات والاحتياجات اللازمة وهنا تكمن مشكلة البحث ، لذا تم إعداد دراسة تحليلية لتجارب بعض تلك الدول التي حققت نجاحاً بهدف التعرف على الآليات والإجراءات التي تبنتها لصياغة استراتيجية وطنية لتنمية صادراتها، وأيضاً التعرف على المشاكل والصعوبات التي واجهت عملية التنفيذ ومحاولة الاستفادة منها من خلال تكريس إيجابيات تلك التجارب وتجنب سلبياتها وفق ما يتناسب مع واقع الصادرات السورية

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الموقع الهام الذي تحتله الصادرات بوصفها عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة وأداة فعّالة في معالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها، بالإضافة لاعتبارها مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، وقوة محركة للنمو الاقتصادي، بالإضافة لكونها محوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية للدول فضلاً عن كونه أصبح خياراً استراتيجياً نحو تحقيق النمو والتنمية لأن نمو الصادرات ينعكس بمعدل مضاعف على الناتج المحلي الإجمالي، لذا يمكن تجسيد أهداف البحث بما يأتي:

1)- دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات والقدرات التصديرية للتعرف على ركائز هذه الإستراتيجية، وكيف يمكن الاستفادة من النماذج الناجحة في تنمية الصادرات السورية وتنويعها.

2)- دراسة تحليلية للصادرات السورية خلال الفترة المدروسة (2000- 2010).

3)- دراسة الآليات والسبل اللازمة لتنمية الصادرات السورية وكيفية تعزيز قدرتها التنافسية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم الاعتماد على الوصف والتحليل للتجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية الصادرات ، كما سيتم الاعتماد على تقديم دراسة تحليلية إحصائية للصادرات السورية خلال الفترة المدروسة والممتدة (2000-2010).

فرضيات البحث:

- يمكن تطبيق استراتيجية تنمية وتنويع الصادرات في سورية.
- يمكن الاستفادة في سورية من تجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها.
- يوجد إجراءات يمكن تطبيقها قادرة على تغيير هيكلية الصادرات السورية وتركيبتها.

الدراسات السابقة:

لقد لاقت سياسة تنمية الصادرات اهتماماً كبيراً من قبل رجال الاقتصاد في العالم ، إذ تعدّ السياسة المثلى التي يوصى بها دوماً كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قام عدد من علماء ومفكري الاقتصاد بعدة دراسات نذكر منها:

1) Heiko Hesse - 2008 : Export Diversification and Economic Growth

توصلت الدراسة إلى أن تشجيع الصادرات وتنويعها يساهم في نمو الاقتصاد، ولذلك يجب على البلدان النامية تنويع صادراتها مما يساعدها للتغلب على عدم الاستقرار في صادراتها, كما بينت الدراسة أن تنوع الصادرات تعلب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفر مستوى معين من عملية التغير الهيكلي.

2)- Li Cui, Chang Shu and Xiaojing Su -2009 - China Economic Issues : How Much Do Exports Matter for China's Growth?

تهدف الدراسة إلى قياس كمي لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الصين، مع التركيز بشكل خاص على تأثير الصادرات على الاستثمار والعمالة والدخل والاستهلاك. فقد لاحظت الدراسة أن انخفاض نمو الصادرات بمقدار (10 %) مرتبط وسطياً بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2,5%) وسطياً, كما وضحت الدراسة دور الصادرات في النمو الاقتصادي بالاعتماد على فرضية النمو الذي يقوده الصادرات (ELG) وقد أجريت دراسات تجريبية باستخدام اختبارات السببية لدراسة ذلك.

وهناك كثيرٌ من الدراسات الأخرى المشابهة التي تهتم بدراسة الصادرات وأثرها في الاقتصاد والنمو الاقتصادي

القسم النظري:

أولاً: الأهمية الاقتصادية للصادرات:

أصبحت قضية الصادرات من القضايا الهامة التي تأتي في سلم أولويات دول العالم لما لها من تأثير مباشر على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي تعني الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية والتسويقية كافة ، حيث تمثل مصدراً مهماً ومورداً أساسياً للعملات الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات كم أنها تساعد في دفع المشاريع الاقتصادية التنموية.

تعرّف الصادرات على أنها الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة فهي بذلك تعتبر إضافة داخل التدفق الدائري للدخل القومي، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الكلي عن طريق المضاعف.[1]

نعلم أن دالة الطلب الكلي تعطى بالعلاقة التالية :

$$Y= C + I+ G+ (X - M)$$

حيث يلاحظ أنها تحوي صافي الصادرات(X-M) كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى وعلى اعتبار أن الصادرات تمثل إضافة للدخل القومي وانطلاقا من فكرة المضاعف – أن حدوث أي تغير في الإضافات سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل القومي وبنفس الاتجاه – إذاً فأن حدوث أي تغير (زيادة) في قيمة الصادرات سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه (زيادة أكبر) في قيمة الدخل، كما أن زيادة حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي.

ثانياً: إستراتيجية تنمية الصادرات

إن إستراتيجية تنمية الصادرات تؤدي دوراً مهماً في تطوير عملية التصدير، وذلك من خلال سياساتها الهادفة إلى دعم الصادرات من خلال تقديم الإعانة للمصدرين وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدرتها التنظيمية والفنية والتسويقية ، كما تسعى إلى تنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى رفع مداخيلها لينعكس ذلك إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي المحققة ، ويمكن تعريف هذه الإستراتيجية على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.[2]

ثالثاً: أساسيات في إستراتيجية تنمية الصادرات.

إن إستراتيجية تنمية الصادرات تعتمد على مجموعة من الأسس والمحاور التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية ، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج موحد صالح لتطبيقه على جميع الدول نظراً لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير أن هناك مجموعة من السياسات والبرامج التي اتفق عليها معظم الخبراء والعاملين لرفع معدلات نمو الصادرات نعرض أهمها:

1) – بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري.

ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية بدءاً من مرحلة الإنتاج حتى تقديم المنتج إلى السوق العالمي مروراً بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف والترويج والنقل إلى المستهلك النهائي في الأسواق المقصودة.

2) – تحسين جودة الصادرات.

يعتبر رفع جودة الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات للأسواق الخارجية حيث تعد جودة المنتج محوراً هاماً من بين المحاور التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات وذلك من خلال بعض الإجراءات:

(1) – تأهيل ودعم المنشآت الإنتاجية ذات التوجه التصديري.

(2) – إقامة نظم فحص واختبار للمنتجات التي يتم تصديرها وذلك بهدف ضمان الجودة المناسبة.

(3) – الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة وإقامة الندوات التعريفية والمعارض الترويجية.

(4) – تطبيق الأساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والاهتمام بالبحث والتطوير بما يتوافق مع احتياجات السوق وأذواق المستهلكين في الأسواق الخارجية.

3)– وضع سياسة تمويلية وتأمينية ناجحة للصادرات.

تعتبر أهم السياسات التي تتبعها الدول لتنمية صادراتها توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات منها توفير قروض ميسرة للمصدرين وتأسيس برامج لتأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحقيقها من جراء العملية التصديرية وقد حققت هذه السياسة نجاحاً قوياً في العديد من الدول، إذ أن توفير التمويل المناسب يعتبر أحد الشروط الأساسية لنجاح هذه الإستراتيجية.

1) **– التسويق والترويج للصادرات:** إن بلوغ هدف التصدير يتطلب عدة نشاطات وجهود تبدأ بإعداد بحوث وإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية، وتنتهي باختيار الأسواق المستهدفة وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لبلوغ ذلك وهذا يتم عن طريق دراسة وتطبيق أساسيات في التسويق الدولي.

2) **– تفعيل قطاع النقل في سبيل تنمية الصادرات.**

يتم ذلك عن طريق الاهتمام بالنقل البري والبحري والجوي وتحديث البنية الأساسية للموانئ ورفع كفاءة خدماتها وزيادة قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً.

النتائج والمناقشة

أولاً: تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات.

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تغيرات كثيرة عبر مراحلها، ترافقت بمحاولات وتجارب قامت بها دول تبحث عن إيجاد مركزاً ريادياً في المجال الاقتصادي الدولي، وفي نطاق دراسة التجارب الدولية الناجحة في تنمية الصادرات نجد أن هناك عديداً من هذه التجارب حتى من قبل الدول النامية والتي حققت نجاحاً ملحوظاً في رفع مستوى أدائها التصديري لانتهاجها إستراتيجية سليمة وجدية بالإضافة إلى تحقيقها معدلات نمو عالية.

يجب دراسة تجارب تلك الدول وتحليلها ومحاولة الاستفادة منها وإيجاد إستراتيجية محددة يمكن تطبيقها بما يتفق مع إيديولوجية وضعنا الاقتصادي وظروف الدولة وإمكانياتها, تقتصر دراستنا التحليلية على التجربة الصينية والتجربة الكورية وآليات تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات فيهما.

(1) ـ التجربة الصينية

كانت التجارة الخارجية في الصين خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي لا تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الصيني حيث كان حجمها صغيراً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية، وخلال فترة الخمسينات والستينات أصبح الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وخلال هذه الفترة استوردت الصين من الاتحاد السوفيتي سابقا المصانع والمعدات من أجل برنامج التنمية الاقتصادية الأول (1935 – 1957)، وفي فترة السبعينات وصلت التجارة الخارجية إلى (6%) من الناتج المحلي الإجمالي الصيني.[3]

بدأت سياسة تنمية الصادرات في الصين بعدة مراحل كان أولها إصلاح التجارة الخارجية الذي تم وفق برامج وفترات متتالية يمكن إبراز عدة محطات مرت بها عملية الإصلاح الذي بدأت مسيرته عام 1978 بدور قوي للدولة في التخطيط للتجارة الخارجية, وتوفير الموارد اللازمة للاستيراد من خلال التصدير حيث كانت كل أنشطة التجارة الخارجية محتكرة بـ(12) شركة فقط مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة، حيث المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي، كما كانت الدولة مسؤولة عن وضع خطة الواردات وتحديدها من المواد الغذائية والمواد الأولية والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلي، واستمرت هذه السياسة حتى عام 1984 حيث بدأت بتقليل دور الدولة تدريجياً والتوجه نحو تحرير نظام التجارة الخارجية واتبع ذلك عدة خطوات إصلاحية أهمها تقليل دور خطة الدولة في التجارة، إتباع نظام موجه نحو السوق بشكل تدريجي، العمل على تنويع التجارة، تطبيق لامركزية سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد، إلغاء نظام الحصص . . . . الخ.

إن مفتاح إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية هو بناء إستراتيجية التنمية من خلال التوجه للخارج أو ترقية الصادرات (Export Promotion) بدلاً من سياسة إحلال الواردات (Import Substitutions)وأن المحور الأساسي

في آليات تنفيذ هذه الإستراتيجية هو سياسة الاستهداف (Policy of Targeting) والتي تعد لغز التجربة الصينية وهذه السياسة تنص على أن الحكومة تستهدف مناطق جغرافية معينة ورأس المال الأجنبي وقطاعات سلعية معينة لتكون محور تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بدلاً من استهداف المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية كافة ، علاوة على ذلك على إصلاح البيئة العامة للتجارة الخارجية من سعر الصرف، الإصلاح الجمركي، الرقابة على الصادرات والواردات.

لقد اتبعت الحكومة الصينية مجموعة من الآليات التي هدفت من خلالها إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين وتمثلت هذه الآليات بما يأتي:[4]

(1)- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير(Network for Export Production) من خلال تطبيق مفاهيم العناقيد التصديرية.

(2)- إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.

(3)- يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة عملة محلية أو نقد أجنبي.

(4)- الاعتماد على البحث والتطوير من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج لتحسين الجودة مما يساعد على زيادة قدرة المنتجات الصينية على المنافسة في الأسواق العالمية.

نتائج تطبيق سياسات تنمية الصادرات في الصين:

إن برنامج إصلاح التجارة الخارجية الصينية عبر مراحله المذكورة سابقاً أعطى للتجارة الخارجية الصينية تطوراً كبيراً ، وحقق الارتباط بين التجارة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا ورفع جودة المنتجات المصدرة للخارج.

إن تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات أدى إلى نمو الصادرات الصينية والناتج المحلي بمعدلات مطردة ففي العام 1978 عند بداية برنامج الإصلاح بلغت قيمة الصادرات (10) مليار دولار ثم أخذت بالنمو إلى أن بلغت عام 2006 قيمة (968.9) مليار دولار والجدول الآتي يبين تطور قيمة الصادرات الصينية خلال الفترة (1978-2006).[4]

جدول (1) تطور الصادرات الصينية

السنوات	قيمة الصادرات (مليار دولار)
1978	10
1985	27
1990	62
1995	149
2000	249
2005	762
2006	969

المصدر: [4]

الشكل (1) يمثل المنحني البياني لتطور الصادرات الصينية (1978- 2006)
المصدر:تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر[4].

وقد رافق نمو الصادرات تحولاً في الهيكل التصديري من المواد الخام والسلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية ويمكن بيان آلية تحول الصادرات الصينية من وضعها الأول (سلع أولية ومواد خام) إلى منتجات صناعية وذلك خلال الفترة الممتدة (1980- 2006) وفق الجدول الآتي:

جدول (2) تطور نسبة مساهمة السلع الأولية والمنتجات الصناعية في هيكل الصادرات الصينية خلال الفترة (1980- 2006)

البيان	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006
نسبة مساهمة السلع الأولية في الصادرات	%50	%51	%26	%14	%10	%6	%5
نسبة مساهمة المنتجات الصناعية في الصادرات	%50	%49	%74	%86	%90	%94	%95

المصدر: [4]

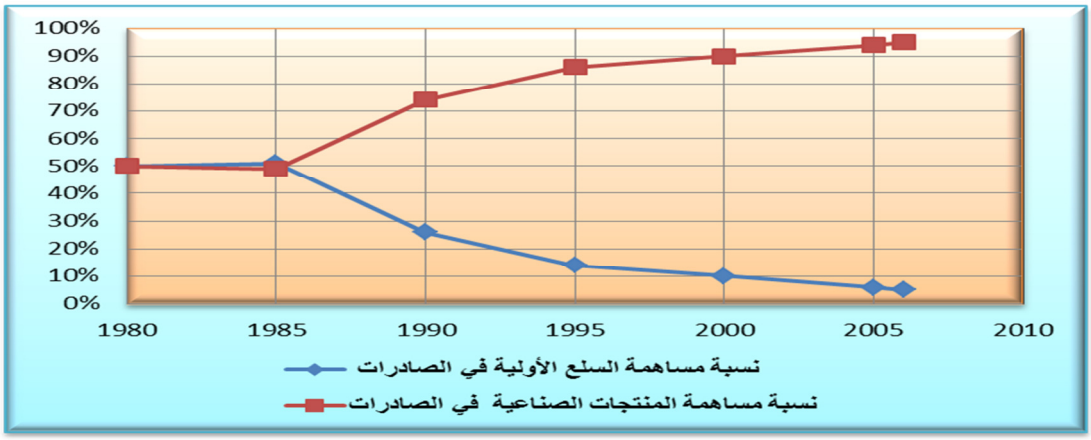

الشكل (2) يمثل المنحني البياني لمساهمة كل من المواد الأولية والمنتجات الصناعية في هيكل الصادرات الصينية خلال الفترة (1980- 2006). المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول(2) والشكل البياني(2) زيادة حصة الصادرات من السلع والمنتجات المصنعة وتناقص حصة السلع الأولية في هيكل الصادرات الصينية للفترة المدروسة ، وبالتالي يمكن القول أن شبكات الإنتاج من أجل التصدير قد نجحت في زيادة نسبة مساهمة الصادرات من المنتجات الصناعية بالنسبة للصادرات الإجمالية.

(2) تجربة كوريا الجنوبية

إن المتفحص لتجربة كورية الجنوبية منذ استقلالها عام 1948 وحتى وقتنا الحاضر يلاحظ أنها شهدت تحولات عميقة وجذرية بحيث انتقلت من الاعتماد على إستراتيجية إحلال الواردات في الخمسينات من القرن الماضي إلى الاعتماد على إستراتيجية تنمية الصادرات في الستينات من نفس القرن. وقد كان هذا التحول تحضيراً وتمهيداً للانطلاق الاقتصادي في كورية الجنوبية والذي أوصلها لأن تكون إحدى أقوى الاقتصاديات العالمية.

ترجع أهمية هذا التحول التنموي إلى قصر المدة الزمنية التي تمت فيه فقد خرجت كورية من الحرب الكورية (1950– 1953) منهكة اقتصادياً وظلت تعاني من آثار تلك الحرب حتى عام 1960, ففي مرحلة مبكرة من تاريخ تطورها الاقتصادي تبنت كوريا خلال الفترة(1953– 1965) كمرحلة أولى خطة إعادة هيكلة اقتصادها واتبعت نظام الحماية وسياسة إحلال الواردات (Substitution Import Policy) وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز فيها كوريا بميزة نسبية مثل صناعة الملابس، والنسيج، وصناعة الأحذية والجلود، والصناعات الغذائية ،والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة ،وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب اكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل.

وخلال هذه الفترة بقيت الصادرات لا تتجاوز نسبتها 3.3% من الناتج القومي الإجمالي (GNP)،وكانت اغلب السلع المصدرة سلعاً أولية مثل(المنتجات الزراعية، والخامات المعدنية. . .) وقد ونجحت سياسة إحلال الواردات إلى حدٍ ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)،وذلك بسبب توافر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل(Inward-looking policy) كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع. وخلال هذه الفترة تلقت كوريا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة.

ثم جاءت المرحلة الثانية وهي سياسة الإصلاح (Policy Reforms)وسياسة التصنيع للتصدير (1966– 1972) (Export-led Industrialization Policy)حيث في المرحلة الأولى عملت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو صناعات إحلال الواردات، ولكن نظرا لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لا بد من التوجه إلى السوق العالمية وبالمحصلة تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية حيث ركزت في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وقامت باستصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير.

كانت هذه الإستراتيجية مناسبة في ذلك الوقت بسبب قلة المصادر الطبيعية لكوريا الجنوبية ، وانخفاض نسبة الادخار فيها بالإضافة لصغر سوقها المحلي ومع ذلك شجعت النمو الاقتصادي بالاعتماد على الصناعات التصديرية كثيفة العمل التي يمكن لكوريا أن تتمتع فيها بميزة تنافسية(المنسوجات، الأحذية، المنتجات الغذائية . وبدأت الحكومة

خلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى ، وللانتفاع من الميزة النسبية لصناعات كثيفة العمل التي تتمتع بها كورية والتدخل بشكل إيجابي لزيادة إنتاجه المخصص للتصدير.

المرحلة الثالثة من المراحل التي اتبعتها كورية سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية خلال الفترة (1973- 1979) ففي أوائل السبعينات واجهت كوريا مناخاً جديداً من الحماية التي انتشرت بسرعة وتزامنت مع الكساد العالمي الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام 1973، وقد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل (industries labor-intensive light) منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، إذ أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الاستراتيجي.

واقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل (بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والمكائن، والصناعات البتروكيماوية. . .) في إطار ما يسمى بإستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية.

لذا تقدمت الحكومة ببرامج هائلة للاستثمار في هذه الصناعات وعملت خلال هذه الفترة على تعميق الصناعات وتنويعها من خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال ، فمع بداية الستينات بدأت كورية عملية التحول الاقتصادي بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية ركزت من خلالها على إستراتيجية بناء القاعدة التحتية لتصنيع التصدير وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال التصنيع.

بعد ذلك جاءت المرحلة الرابعة الفترة (1980- 1996)حيث تم إعادة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح أي التحول إلى الانفتاح المنافسة الخارجية.

يمكن ملاحظة التغيرات الهيكلية للصناعة الكورية خلال المراحل السابقة وبيان التركيب النسبي للصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة في هيكل الصناعة التحويلية الكورية وفق الجدول الآتي:

جدول (3) تغير التركيب النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكلية الصناعة التحويلية الكورية خلال الفترة (1971- 1999)

نوع الصناعة	1971	1975	1980	1990	1993	1999
التركيب النسبي للصناعات الثقيلة	%33	%41	%50	%65	%71.7	%77
التركيب النسبي للصناعات الخفيفة	%67	%59	%50	%35	%28.3	%23

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على " South Korea's Experience in Economic Development"

التغيرات الهيكلية في الصادرات الكورية:

كانت كورية الجنوبية في الخمسينات من القرن الماضي تعتبر من أفقر الدول الأسيوية حيث تتلقى ما نسبته (10%) من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات، وعلى الرغم من تلك المساعدات التي كانت تتلقاها كورية الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ميزان مدفوعاتها كان يعاني من عجز كنتيجة لاختلال الميزان التجاري لأن الصادرات كانت أقل من نصف الواردات بالإضافة إلى ذلك أن ما يقارب (88%) من هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام.

حيث كانت المنتجات الأولية تمثل حوالي (72.6%) من إجمالي الصادرات عام 1962 أما نسبة المنتجات الصناعية الخفيفة كانت تشكل حوالي (20.3%) في حين جاءت نسبة المنتجات الصناعية الثقيلة التي احتلت نسبة

(7.1%) فقد كانت مكونات الصادرات آنذاك كثيفة العمل متمثلة في المنسوجات والملابس والأحذية ولكن مع نهاية الستينات من القرن الماضي بدأت المهارات العمالية في الظهور وبدأت معدلات التكوين الرأسمالي في الزيادة ، وبحلول السبعينات أضيف مكونات جديدة للصادرات مثل الماكنات والآلات وآلات النقل . . . . .[5].

لقد اندفعت كورية الجنوبية في تطبيق إستراتيجية تتمة الصادرات لأسباب عديدة أهمها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف المعونات لهذه الدولة فلم يكن هناك خيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية إلا إتباع هذه الإستراتيجية لتعويض النقص في العملة الأجنبية.

فقد حققت كورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نقلة تنموية شاملة محققة معدلات نمو صناعية عالية وارتفاع لمعدل نمو الصادرات بصورة مستمرة، حيث شهدت الصادرات نمواً من (3%) من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي (1960–1962) إلى نسبة (23%) وسطياً بين سنتي (1973–1975)، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي (40%) من النمو في الإنتاج الوطني خلال الفترة (1955– 1975) يعود للزيادة الحاصلة في مستوى الصادرات.

اعتمدت كورية لتحقيق هذه الطفرة على قطاع الصناعة حيث نمت حصته من الصادرات من (17%)إلى (80%) في منتصف السبعينات من القرن الماضي وإلى أكثر من ذلك في منتصف التسعينات وقد اقترن النمو السريع بالتنويع والتغير الهيكلي إذ أن التغيرات في هيكل الصادرات تعكس التغيرات في إستراتيجية التجارة والميزة النسبية الديناميكية في كورية ، فقد نمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة كما زادت مساهمة صناعات السلع الإنتاجية في القيمة المضافة من (15%) في بداية الستينات إلى (39%) في منتصف السبعينات وإلى أكثر من (40%) في منصف التسعينات مشيرة إلى التنوع الصناعي[6] ، فقد ساهمت الصادرات الكورية في تحقيق نمو اقتصادي هام ويمكن معرفة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) يبين حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1965– 2004)

البيان	1965	1977	1987	1999	2003	2004
حصة الصادرات في (GDP)	%5.8	%27.3	%35.4	%35.4	%34	%37

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على "South Korea's Experience in Economic Development"

كان هناك توسع سريع بعد عام 1974 في إنتاج وتصدير منتجات الصناعات الثقيلة والصناعة الكيماوية ، وبحلول عام 1986 زاد نصيب الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية في الصادرات الكليّة إلى (55.5%) مقارنة في عام 1980 حيث كانت (18.9%) بينما تقلصت مساهمة الصناعات الخفيفة إلى(40.9%) بعد أن كانت تشكل (71.1%) في عام 1980.[7]

إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية:

اتبعت كوريا الجنوبية مجموعة من الإجراءات والآليات في سبيل تطبيق إستراتيجية تنمية صادراتها ويمكن بيان أهم هذه الآليات وفق الآتي:

(1)– توفير التمويل اللازم للتصدير حيث قامت الحكومة الكورية بتشجيع الاقتراض من البنوك بسعر فائدة منخفض أو(بدون فوائد) بهدف الإنتاج من أجل التصدير مما دفع العديد من رجال الأعمال إلى التوسع في إنشاء الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

(2)- إنشاء المناطق الصناعية التصديرية حيث قامت الحكومة الكورية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي بتشجيع إنشاء المناطق الصناعية التصديرية توفر الخدمات الأساسية واللازمة وبأسعار مدروسة.

(3)- تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية (منح مزايا ضريبية للشركات المصدرة للخارج ، التمويل المباشر لمشروعات تصديرية أو تسويقية إلى الخارج. . . . .).[8]

(4)- إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير والتي تتمثل في إنشاء جهاز متخصص لترويج الصادرات أطلق عليه " أتحاد تنمية التجارة الكوري " عام 1964 والتي كانت أهم أهدافه تسهيل القيام بعمليات ترويج الصادرات.[9]

(5)- تعديل سعر الصرف فقد قامت الحكومة الكورية مع بداية الستينات بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف عملتها المغالى فيها، مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية.

ثانياً: دراسة تحليلية لواقع الصادرات السورية:

سنقوم بدراسة وتحليل الصادرات السورية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000- 2010) وذلك من خلال استعراض تطور هذه الصادرات وفق طبيعة المواد المصدرة واستخدامها والتوزع الجغرافي لهذه الصادرات خلال الفترة المعنية وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تم دراسة التجربة الصينية في تنمية الصادرات خلال الفترة التاريخية الممتدة (1978- 2006) لأن مراحل تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين وبداية تطبيق برنامج إصلاح التجارة الخارجية كان مع بداية العام 1978 ، كذلك الحال بالنسبة إلى التجربة الكورية، أي يمكن القول أن وضع التجارة الخارجية للبلدين المعنيين (الصادرات والواردات) قبل تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات الخاصة بكل بلد كان قريب إلى حدٍ ما من وضع التجارة الخارجية السورية خلال الفترة المدروسة ، لذلك لم تتم الدراسة بنفس الفترة التاريخية بل كان الهدف هو التعرف على السياسات والإجراءات التي طبقتها كلٌّ من (الصين ، كورية الجنوبية) للوصول إلى مستواهم الحالي المتقدم في هذا المجال.

الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد:

من خلال التركيب السلعي للصادرات السورية يمكن الاستدلال عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري ، ومنه يمكن الاستدلال على تطور الهيكل الإنتاجي ، ويبين الجدول الآتي التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد بين (خام , نصف مصنوعة، مصنوعة).

جدول (5) يبين تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد والتركيب النسبي لها خلال الفترة (2000- 2010) القيم مقدرة بملايين الليرات السورية

البيان / السنوات	خام Raw materials		نصف مصنوعة Semi finished products		مصنوعة Finished products		المجموع total
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	176564	%81.6	11416	%5.2	28210	%13	216190
2001	199211	%81.9	11456	%4.7	32482	%13.3	243149
2002	234874	%77.8	14665	%4.8	52014	%17.2	301553
2003	204843	%77.2	16625	%6.2	43571	%16.4	265039

346166	%25.3	89700	%14.7	51108	%59.9	207358	2004
424300	%24.1	102476	%15	64321	%60.6	257503	2005
505012	%38.3	193530	%14.3	72271	%47.3	239211	2006
579034	%40.5	234839	%15	87507	%44.3	256688	2007
707798	%39.4	279126	%19.9	140864	%40.6	287808	2008
488330	%40	195605	%16.6	81161	%43.3	211564	2009
569064	%38.2	217557	%12.3	70040	%49.5	281467	2010

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة المدروسة (2000-2010) شكلت فيها المواد الخام قيم أعلى حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات من المواد الخام على طول الفترة حوالي (60.5%)،في حين أن متوسط نسبة الصادرات من المواد المصنوعة لا تشكل سوى (28%) من إجمالي الصادرات.

كما يوضح الشكل البياني (3) الذي يمثل تطور الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة حيث في العام (2000) احتلت قيمتها حوالي (216190) مليون ليرة سورية قيمة المواد الخام المصدرة منها (176564) مليون ليرة سورية أي ما يعادل حوالي (81.6%) في حين بلغت نسبة المواد المصنوعة في نفس العام (13%) فقط.

من خلال التدقيق بالجدول الذي يوضح تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000 – 2010) نجد تطور قيم هذه الصادرات بالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة المواد الخام فيها بشكل تدريجي وقد وصلت لأقل نسبة لها في العام (2008) إذ بلغت (40.6%) وهذا ما يبدو جلياً في الشكل البياني (4) الذي يمثل تطور التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة المدروسة ، كما يمكن ملاحظة أن أعلى قيمة للصادرات من السلع المصنوعة كانت في العام (2008) إذ بلغت (279126) مليون ليرة سورية وهذا موضح بيانياً في المخطط البياني رقم (3) الذي يمثل تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000- 2010).

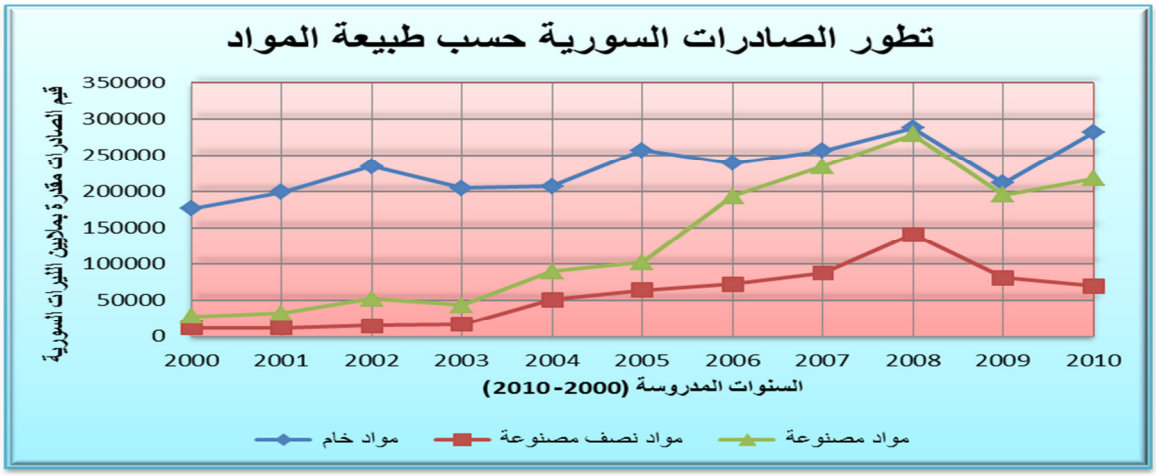

الشكل البياني (3) تطور الصادرات السورية حسب طبيعة المواد للفترة (2000- 2010)القيم مقدرة بملايين الليرات السورية
المصدر: تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية.

أما من خلال دراسة التركيب النسبي لهذه الصادرات خلال الفترة المدروسة نلاحظ من الشكل البياني (4) الذي يمثل التركيب النسبي للصادرات السورية في كل عام على حدا ، يتضح لنا أن الحصة الكبرى كانت من نصيب المواد الخام في العام (2000) حيث نسبتها تطغى على باقي النسب (نصف مصنوعة ، مصنوعة) ومع بداية العام (2004) بدأت نسبتها بالانخفاض لصالح المواد المصنوعة التي شكلت نسبتها (25.3%) ثم ازدادت بشكل متذبذب إلى أن وصلت (38.2%) في العام (2010).

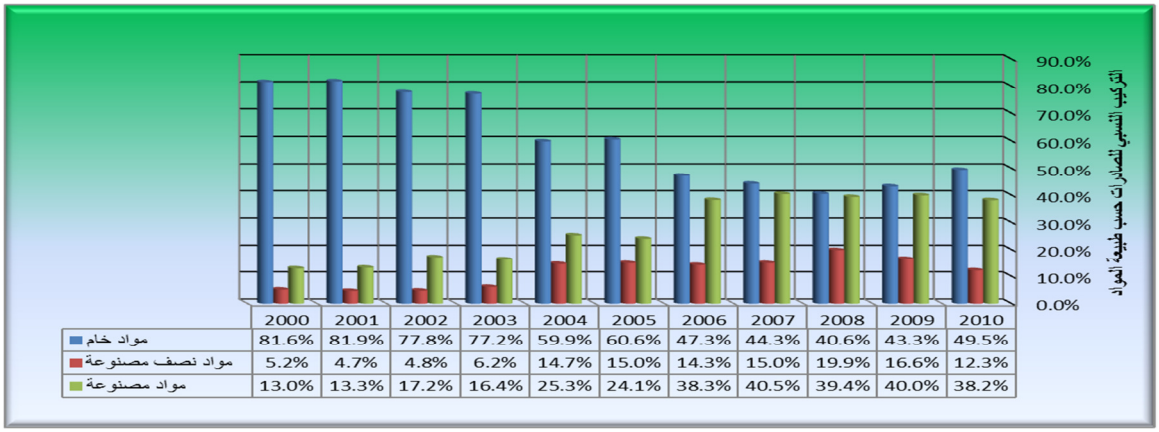

الشكل البياني (4) يبين تطورالتركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000– 2010)

المصدر: تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية.

(2) الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب استخدام المواد:

تقسم الصادرات السورية حسب استخدام المواد إلى ثلاثة أصناف (استهلاكية، وسيطة، أصول ثابتة) ويمكن بيان تطورها خلال الفترة المدروسة (2000– 2010) وفق الجول الآتي:

جدول(6) تطور الصادرات السورية حسب استخدام المواد والتركيب النسبي لها للفترة (2000– 2010) مقدرة (ملايين ل.س).

البيان السنوات	استهلاكية		وسيطة		أصول ثابتة (رأسمالية)		المجموع
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	6961	%21.4	25396	%78.2	86	%0.2	216190
2001	29728	%12.2	212452	%87.4	969	%0.39	243149
2002	39395	%13	260235	%86.3	1923	%6	301553
2003	30069	%11.3	233712	%88.1	1258	%0.47	265039
2004	93848	%27	250806	%72.4	1512	%0.43	346166
2005	118635	%28	303907	%72	1758	%0.4	424300
2006	190344	%37.6	311911	%61.7	2757	%0.54	505012
2007	235548	%40.6	338302	%58.4	5184	%0.89	579034
2008	259108	%36.6	442329	%62.4	6361	%0.93	707798
2009	210060	%43	272236	%55.7	6034	%1.3	488330
2010	199144	%34.9	362031	%63.6	7889	%1.4	569064

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات السورية حسب استخدام المواد خلال الفترة المدروسة (2000– 2010) احتل فيها السلع الوسيطة النصيب الأكبر إذ بلغت وسطياً حوالي (71%) والتي تتكون في معظمها من النفط الخام، والمشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن الخام والأغنام وسلع أخرى ذات قيم مضافة منخفضة وهذا يدل على ضعف الهيكل الإنتاجي السوري في حين أن متوسط نسبة الصادرات السورية لنفس الفترة من المواد الرأسمالية لا تشكل سوى (2% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يوضحه المخطط البياني(5) الذي يبين تطور الصادرات السورية حسب استخدام المواد والمخطط (6) والذي يبين التركيب النسبي لنفس الصادرات في تدني مستوى الصادرات من السلع الرأسمالية وتقدم السلع الوسيطة التي وصلت لأعلى مستوى لها عام 2008.

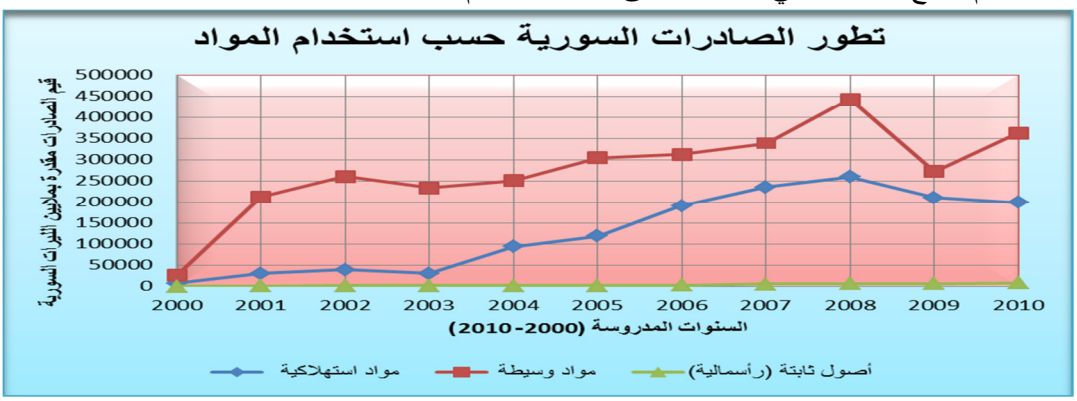

الشكل البياني (5) تطور الصادات السورية حسب طبيعة المواد خلال الفترة (2000– 2010)القيم مقدرة بملايين الليرات السورية

المصدر: تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية.

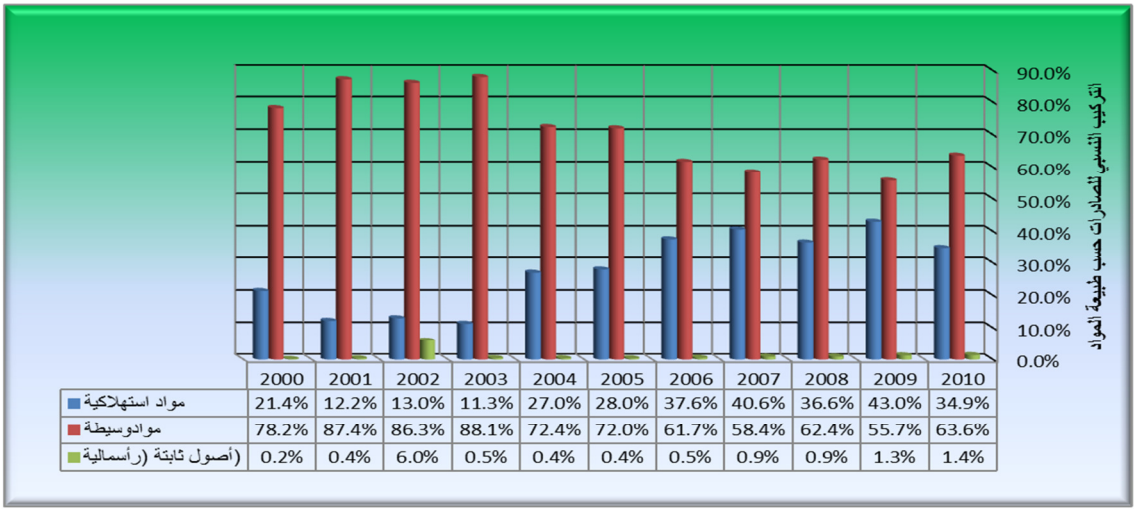

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مواد استهلاكية	21.4%	12.2%	13.0%	11.3%	27.0%	28.0%	37.6%	40.6%	36.6%	43.0%	34.9%
موادوسيطة	78.2%	87.4%	86.3%	88.1%	72.4%	72.0%	61.7%	58.4%	62.4%	55.7%	63.6%
أصول ثابتة (رأسمالية)	0.2%	0.4%	6.0%	0.5%	0.4%	0.4%	0.5%	0.9%	0.9%	1.3%	1.4%

الشكل البياني (6) يبين تطور التركيب النسبي للصادراتالسورية حسب استخدام المواد خلال الفترة (2000– 2010)

المصدر: تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية.

(1) . التوزع الجغرافي للصادرات السورية

يمكن بيان التوزع الجغرافي للصادرات السورية حسب البلدان والكتل الدولية التي تعتبر منفذاً لصادراتنا للأسواق الخارجية وذلك خلال الفترة المدروسة (2000– 2010) وفق الجدول الآتي الذي يبين التركيب النسبي لتلك الدول.

جدول (7) يبين التركيب النسبي للصادرات السورية حسب الكتل الدولية خلال الفترة (2000– 2010).

البيان	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربا الشرقية	البلدان الأمريكية	الدول الآسيوية	دول أخرى
2000	%18.5	%58.5	%1.5	%3	%11.6	%6.9
2001	%15.4	%64.6	%1.9	%1.3	%13	%3.8
2002	%21	%57.7	%2	%2.1	%9.5	%7.3
2003	%20.8	%57	%1.4	%4.2	%11.5	%4.8
2004	%29.9	%53.8	%0.8	%3.4	%7.7	%4.1
2005	%16	%44.5	%0.74	%3.6	%3.7	%31.3
2006	%37.4	%40.1	%1.94	%2.33	%4.22	%13.9
2007	%39.2	%39.8	%1.95	%2.9	%5.9	%9.9
2008	%50.8	%33.6	%0.70	%2.7	%5.5	%6.5
2009	%52.5	%30.1	%0.33	%2.28	%5.35	%9.3
2010	%40	%37	%3.73	%3.7	%1.8	%9

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

يبين الجدول السابق أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم سوق للصادرات السورية ،ويحتل المرتبة الأولى بالنسبة إلى أهمية النسبية حيث بلغت متوسط نسبة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة(46.97%) من إجمالي الصادرات السورية حيث حافظت هذه النسبة على مستواها حوالي (58%) حتى عام2004 ولكن بدأت بالتنازل بعد العام 2005 ليتحول هذا النقصان إلى زيادة لصالح جهة الدول العربية(بعد تفعيل اتفاقية المنطقة التجارة العربية الحرة) وتأتي في المرتبة الثانية الدول العربية التي شكلتها نسبتها حوالي (31%) خلال الفترة المدروسة.

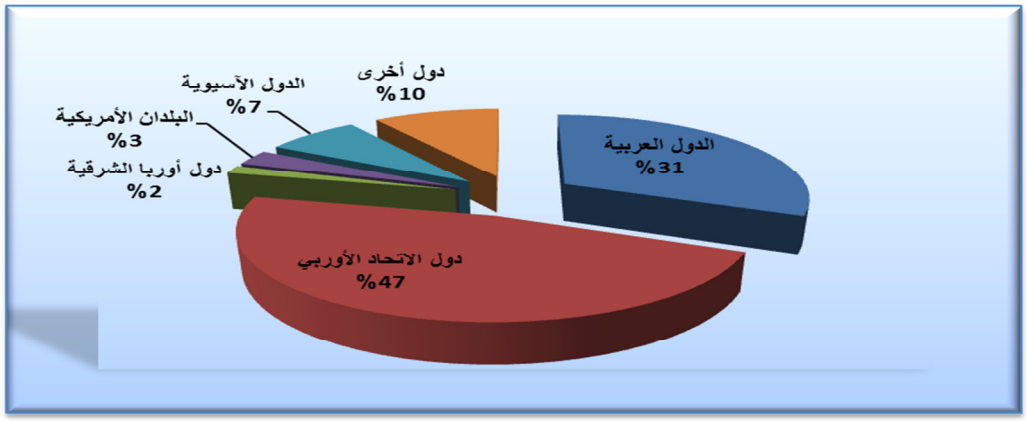

الشكل (7) يمثل التركيب النسبي الوسطي لتوزيع الصادرات السورية خلال الفترة (2000–2010)

المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية السورية.

إذاً يمكن ملاحظة أن الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة تتركز نسبتها في الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي وتنخفض في دول آسيا والدول الشرقية الأخرى ، وهذا الأمر لابد من إعادة النظر فيه فقد تكون تلك الأسواق (آسيا ودول أخرى) أسواق واعدة بالنسبة إلى صادرات السورية كما يمكن أن تحقق فيها ميزة تصديرية تنافسية عالية لذا يجب دراستها والبحث في متغيراتها ومعرفة متطلباتها من السلع والمنتجات.

توصيف التجارب السابقة وإمكانية الاستفادة منها في سورية:

من خلال دراسة التجارب الناجحة في التصدير (الصين ، كورية الجنوبية) نجد أنهما اتبعتا استراتيجيات تجارية وصناعية ناجحة وأن كل منهما تبّنى سياسة تنمية الصادرات في إطار إستراتيجية رشيدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية فعلى الرغم من إتباع هذه الدول سياسة إحلال الواردات وتوفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية إلا أن هذه الحماية كانت مؤقتة ومرهونة بتحقيق معايير اقتصادية محددة وقد اتسمت سياسات التجارة بالاتجاه التدريجي إلى تحرير التجارة مع العمل على توفير الدعم المؤسسي للصادرات، فالصين اعتمدت عدة مراحل وخطوات في سبيل إصلاح تجارتها الخارجية وتبنت سياسة تنمية الصادرات والتوجه التصديري كإستراتيجية تنموية تسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : (1)- معدل نمو اقتصادي مستمر. (2) – تنوع الهيكل السلعي. (3) – التوزع الجغرافي.(4) – تكامل في السوق العالمي. (5) – النمو المستقبلي للتجارة الخارجية. حيث تعتبر الآلية الرئيسية في تنفيذ هذه الإستراتيجية "سياسة الاستهداف" التي ابتكرتها الصين والتي تعتبر سر نجاح تجربتها.

أما بالنسبة لتجربة كورية الجنوبية فيمكن القول أنها تبنت عدة مراحل كان أولها الاعتماد على الصناعات المحمية والتي تمتاز فيها كورية بميزة نسبية والتي بدورها مهدت للانطلاق لمرحلة التصنيع للتصدير ثم العمل للانتقال من الميزة النسبية للصناعات الخفيفة (كثيفة العمل) إلى تحقيق ميزة تنافسية تصديرية في الأسواق الخارجية وبعدها التحول إلى الصناعات الثقيلة (كثيفة رأس المال) وقد اعتمدت إستراتيجيتها في تنمية الصادرات وفق الاعتبارات أهمها : (1) – التأكيد على إشباع حاجات السوق المحلي من السلع الضرورية . (2) – التركيز الشديد على الصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات . (3) – تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية.

دراسة إمكانية الاستفادة من التجربتين السابقتين:

إذا أردنا تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية السورية لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من التجارب المدروسة بهدف النهوض بقطاع التصدير وخاصةً التصدير الصناعي نجد أن سورية تمتلك صناعات لها فرص تصديرية جيدة بالإضافة لتمتع عدة صناعات فيها بمزايا نسبية، ولكن على الرغم من هذه المميزات التي تتمتع بها بعض الصناعات السورية إلا أنها مازالت تعاني من قلة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الخارجية وضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير(انخفاض جودة المنتجات ، صعوبة الحصول على المعلومات التجارية ، ضعف أساليب التسويق. . .) مما يستدعي تحديث هذا القطاع وإعادة صياغة سياسته بهدف زيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي وتلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق هدف التصدير في عالم اقتصادي جديد، بمعنى العمل على قيام هيكل إنتاجي مركب يؤدي إلى اتساع هيكل الصادرات بالإضافة إلى استناد صناعات التصدير إلى قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق لتلك الصناعات مزايا تنافسية عالية وتصبح أكثر قدرة على غزو الأسواق الخارجية وبناءً على ما سبق يمكن بيان كيفية الاستفادة من التجارب السابقة وفق الآتي:

(1)- الاستفادة من التجربة الكورية في كيفية استغلال الميزة النسبية لكثير من المنتجات والصناعات ، فالسياسة الصناعية التي اعتمدتها كورية الجنوبية تقوم على ثلاث مراحل (مرحلة الانطلاق ، مرحلة الصناعات الثقيلة والكيماوية ، مرحلة التحرير الاقتصادي) حيث تبنت خلال الفترة (1953- 1965) إستراتيجية إحلال الواردات ونظام الحماية خاصة بالنسبة للصناعات التي تمتاز بها بميزات نسبية (صناعة الملابس ، صناعة النسيج ، الصناعات الغذائية ، صناعة الأحذية والجلود . . .) وذلك بهدف سد حاجة السوق المحلية من جهة وتحقيق الفعالية في الإنتاج

لتمكنها من منافسة المنتجات العالمية الأخرى من جهة أخرى ، علماً أن سورية تمتلك مزايا نسبية في الصناعات المذكورة ولكن للأسف لم تفعّل بالشكل الأمثل ، لذا لابد من العمل على استغلالها وتطويرها وتحويلها إلى ميزة تصديرية تنافسية .

(2)- الاستفادة من التجربة الصينية في تقليل الصادرات من المواد الخام والسلع الأولية والتركيز على أهمية التصنيع وتصدير السلع والمنتجات المصنعة ، فمن خلال الجدول الآتي يتبين لنا أن تطور قيمة الصادرات الصينية وزيادتها مرتبط بزيادة التركيب النسبي للمنتجات الصناعية في إجمالي قيم الصادرات وفق الآتي :

جدول (8) يبين تطور قيمة الصادرات الصينية واختلاف تركيبها النسبي للأعوام الآتية.

السنوات	قيمة الصادرات (مليار دولار)	نسبة المواد الأولية من الصادرات	نسبة المنتجات الصناعية من الصادرات
1985	27	%51	%49
1990	62	%26	%74
1995	149	%14	%86
2000	249	%10	%90
2005	762	%6	%94

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر[4].

إذاً إن نمو الصادرات الصينية بهذا الشكل وتغير تركيبها يعود بالأساس إلى إجراء تحول في الهيكل الإنتاجي والتصديري والعمل على توفير الهياكل الإنتاجية التي تعمل على تحقيق ذلك. وبالرجوع للجدول رقم (5) نجد أن التركيب النسبي للصادرات السورية من المواد الخام كان في العام (2000) ما يقارب (80.6%) من إجمالي الصادرات، أصبحت (60.6%) في العام (2005) و(49.5%) في العام (2010).

وعلى اعتبار أن الصادرات هي مرآة لهيكل الإنتاج ونوعيته بالتالي فالنسب السابقة تدل على ضعف الهيكل الإنتاجي في سورية لذلك فأن تغير بنية الصادرات السورية ونوعيتها يتطلب تغيرات أساسية في البنية الهيكلية للإنتاج الزراعي والصناعي لكي يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية ، وعلى اعتبار أن الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات, فعليه فأن التركيز على تصدير المنتجات الأولية يعني تقلب إيرادات تلك الصادرات بسبب التقلب المستمر في أسعار تلك المنتجات مما يؤدي إلى عدم القدرة على معالجة خلل ميزان المدفوعات من جهة وعدم الاستقرار في تحقيق معدلات نمو مقبولة من جهة أخرى ، لذا فقد عمدت الصين إلى الانتقال من تصدير المنتجات والسلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى السلع الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة محققة بذلك نجاحاً في هذا المجال حيث زادت صادراتها من الأجهزة الكهربائية والالكترونية مستفيدة من إن المنتجات الصينية أرخص من بقية المنتجات المماثلة في العالم وهذا الانخفاض في السعر يعود إلى تحسن الإنتاجية في هذه القطاعات مصحوب ذلك بالجودة المطلوبة.

(3)- التركيز على قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبر أحد مظاهر التغير الهيكلي وذلك من خلال إيجاد قاعدة صناعية عريضة بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل جذري للمشكلات التي يعاني منها هذا القطاع والعمل على رفع سوية إنتاجه بوصفه متطلباً مسبقاً لتنمية وتطوير الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام مستفيدين من التجربتين الصينية والكورية في هذا المجال ، إذ بدأت الصين بتطوير هذه الصناعة من مواردها الذاتية (ربط الزراعة

بالصناعة) واعتبرتها نقطة الانطلاق للصناعات الرأسمالية فحققت بذلك معدلات عالية في التصنيع وإنتاج الصناعات التصديري .

يتضمن هذا القطاع الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة التبغ والصناعات الأخرى (الأخشاب ، الورق ، المطاط ، المنتجات الكيماوية. . . . .) والتي تمتاز فيها سورية فعلاً بميزات نسبية خاصةً (الغذائية والنسيجية منها) ومع ذلك نجد أن الميزان التجاري لهذا القطاع خاسر تجارياً (حال عجز تجاري) فوارداته أكبر من صادراته التي لا تشكل وسطياً(39%) من إجمالي الصادرات السورية للأعوام المدروسة كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (9) يبين الميزان التجاري للصناعات التحويلية السورية ونسبتها (القيم مقدرة بألوف الليرات السورية).

السنوات	الواردات السورية من ص . ت	نسبتها من إجمالي الواردات	الصادرات السورية من ص. ت	نسبتها من إجمالي الصادرات	العجز التجاري المحقق
2000	165323910	%88.1	41940392	%19.3	(-)123383518
2002	216799065	%91.9	68017628	%21	(-)148781437
2004	301298434	%92.1	75401805	%30	(-)225896629
2006	483621891	%91	235369323	%46	(-)248252568
2008	774607898	%92.2	384819953	%54	(-)389787945
2010	729200965	%89.7	240002827	%42	(-)489198138

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل البحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة .

إن تعظيم قيمة الواردات من منتجات الصناعة التحويلية يفرض العودة إلى دراسة واقع الإنتاج المحلي لهذا القطاع وإعادة النظر في المواد الضرورية الواجب استيرادها وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته بالإضافة إلى ترشيد الاستيراد للمواد المماثلة في الإنتاج المحلي فمثلاً لو استعرضنا بعض بنود قطاع الصناعة التحويلية (على سبيل المثال وليس الحصر) للعام 2010 استيراداً وتصديراً وفق الجدول الآتي نجد:

جدول(10) يبين بعض بنود الصناعة التحويلية السورية وقيمتها في التجارة الخارجية للعام 2010 (القيم مقدرة بألوف.ل. س).

بعض بنود الصناعة التحويلية	قيمة وارداتها	قيمة صادراتها
صنع المنتجات الغذائية و المشروبات	90117836	51151997
صنع منتجات التبغ	15597328	8863
صنع المنسوجات	14350643	31524579
صنع الخشب والمنتجات الخشبية	10765871	903993
صنع الورق ومنتجات الورق	14944067	4215668
صنع منتجات المطاط واللدائن	13987054	14893431
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	115126397	29821108
المجموع	274889196	132519639

المصدر: تم إعداد الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية.

من الجدول السابق يتبين أن هناك بعض منتجات الصناعة التحويلية قد حقق فائضاً كبيراً قابلاً للتصدير ولكن مقابل ذلك نجد نفس هذه المنتجات يتم استيرادها بأسعار مرتفعة تفوق أسعار المنتجات المنتجة محلياً أي إن ما يقارب (275) مليار ليرة سورية يتم إنفاقها وهدرها في سبيل استيراد منتجات من الخارج على الرغم من توافرها محلياً وبشكل فائض، والسؤال هنا لو أمكن الاستفادة من هذا المبلغ ورصده لتطوير قطاع الإنتاج المحلي لهذه المنتجات (الزراعية والصناعية) وتحديثه لاستطاعت سورية تخفيف حدة العجز التجاري في القطاع المدروس وبالتالي العجز التجاري العام لأن واردات قطاع الصناعة التحويلية في سورية تشكل وسطياً حوالي (90%) من إجمالي الواردات السورية.

(4)- الاستفادة من التجربة الكورية في تفعيل الميزة النسبية المعطلة في سورية (العمالة) والاعتماد على الموارد البشرية المحلية ورأس المال البشري حيث بدأت كورية المرحلة الأولية في التصنيع بتشجيع تصدير السلع والمنتجات التي يعتمد إنتاجها أو تجميعها اعتماداً كبيراً على العمالة محققة بذلك ميزة نسبية في التجارة الدولية ثم مع تراكم رأس المال والخبرة الكافية والتكنولوجيا الحديثة انتقلت كورية إلى الميزة النسبية للمنتجات القائمة على رأس المال أي التحول من الصناعات كثيفة العمل إلى الصناعات كثيفة رأس المال.

(5) – الاستفادة من التجربة الصينية في تطبيق سياسة استهداف رأس المال الأجنبي والعمل على إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية حيث وصلت صادرات شركات الاستثمار الأجنبي في الصين للعام (2006) حوالي (564) مليار دولار أي ما يقارب (58.2%) من إجمالي الصادرات الصينية للعام المذكور، كذلك الاستفادة من التجربة الصينية في تطبيق سياسة الاستهداف الجغرافي أي سياسة المناطق الاقتصادية بأنواعها (المناطق الاقتصادية الخاصة ، مناطق التنمية الاقتصادية ، المناطق الحرة) وتفعيل وظيفة كل نوع لتحقيق الهدف المطلوب منه وعدم حصر أدوارهم في أنشطة التبادل التجاري والترانزيت.

بعد دراسة وتحليل كلٍّ من التجربة الصينية والتجربة الكورية واستخلاص أهم النقاط التي يمكن تطبيقها في سورية ونحقق الاستفادة الكاملة منها في تنمية وتغيير هيكلية الصادرات السورية وتركيبتها وما سيرافق ذلك من تحقيق تغيرات جوهرية في هيكل الإنتاج الصناعي، ومنه يمكن التنبؤ بما سيكون واقع الصادرات السورية إذا طبقت تلك النقاط بالشكل الأمثل.

الإجراء المطلوب	الأثر المتوقع على الصادرات
استغلال الميزة النسبية للمنتجات السورية (الزراعية والصناعية) وتحويلها إلى ميزة تنافسية	1)- زيادة صادرات تلك المنتجات والقدرة على منافسة منتجات دول أخر مماثلة.
	2)- تحقيق مركز متقدم في تصدير تلك المنتجات عالمياً.
تصدير السلع المصنعة والتقليل من المواد الأولية	1)- زيادة قيمة الصادرات وتحقيق الاستفادة من القيمة المضافة.
	2)- الحصول على إيرادات مستقرة بالعملات الصعبة والحد من العجز التجاري.
التركيز على قطاع الصناعة التحويلية	1)- تغيير هيكل الصادرات السورية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
	2)- تحقيق التنوع المطلوب في الصادرات السورية .
إعادة توجيه الاستثمارات وتشجيعها	1)- زيادة الصناعات التصديرية التي ترفد الاقتصاد الوطني وتحقق زيادة في قيمة الصادرات والابتعاد عن الاستثمارات (الصناعات) الربحية

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال الدراسة السابقة للتجربتين الصينية والكورية في مجال تنمية الصادرات يمكن صياغة السؤال الآتي : هل من الممكن تعميم هاتين التجربتين كنموذج موحدٍ يمكن تطبيقه في الدول النامية عموماً وفي سورية البلد المدروس خصوصاً يمكن الإجابة بأنه لا يمكن الأخذ بحرفية التجارب السابقة وتقليدها تقليداً محضاً بل يجب اختيار وانتقاء ما يناسب الوضع السوري ووضعه في إطاره الصحيح مما يمكن من استخلاص دروس لبناء إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات السورية وتعزيز ميزتها التنافسية. فما تم تطبيقه من تجارب ونظم ناجحة في مجال تنمية الصادرات وخاصة الصناعية منها يتناسب إلى حد ما مع واقع الاقتصاد السوري حيث معظم الدول قد مرت بظروف مشابهة لظروفه فالآليات والإجراءات قد تختلف وفقاً لأوضاع كل دولة وظروفها واحتياجاتها ورغم هذا الاختلاف إلا أن القاسم المشترك الذي يجمع فيما بينها هو السعي لبناء استراتيجية لتنمية صادرات هذه الدول في إطار اقتصاد عالمي يتسم بالمنافسة الشديدة.

وبناء على ما سبق يمكن العمل على تفعيل الإجراءات الآتية:

(1)- إعادة النظر بالتجارة الخارجية السورية والتوجه نحو التصنيع لأجل التصدير خاصة المنتجات والصناعات التي تتمتع فيها سورية بميزة نسبية والتركيز على التصنيع الزراعي وذلك بهدف تقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الأولية بالإضافة إلى زيادة نسبة الصادرات المصنعة.

(2)- العمل على إحداث التغيرات الهيكلية والتحول إلى الهيكل الصناعي التصديري حيث أن هذا التحول يستند إلى معطيات معاصرة تنسجم مع التغيرات الجديدة في العالم ومع التطور التكنولوجي وذلك للتخلص من مشكلة ضيق السوق المحلية من جهة والتأقلم مع السوق العالمية التي تتسم بالتنافسية العالية من جهة أخرى .

(3) – الاهتمام بالتسويق الدولي وبحوثه وتطبيقاته بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة قد تكون واعدة بالنسبة للصادرات السورية (أسواق الدول الأسيوية والدول الشرقية والدول المختلفة الأخرى) التي يمكن أن تحقق فيها الصادرات السورية مركزاً متقدماً.

(4) – ضرورة العمل على استغلال الطاقات المعطلة في القطاع الصناعي وخاصةً (قطاع الصناعة التحويلية) وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة له, كذلك التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتطويرها ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الزراعية والصناعية، وبذلك فإنه من الممكن زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات مع عدم إغفال عامل الجودة على اعتباره من أهم العوامل التي تتيح للصادرات النفاذ للأسواق الخارجية.

(5)- اكتشاف المزايا النسبية للصناعات السورية وتطويرها والعمل على تحويلها إلى ميزة تصديرية تنافسية, والاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري والعمل على توفير الدعم الضروري لها لما لهذه المشروعات من دور فعال في ترقية الصادرات وتنميتها.

(6) –إيجاد ما يسمى الثقافة التصديرية وتعني رعاية المصدرين وتهيئة المناخ الملائم لهم لزيادة قدراتهم وكفاءتهم التصديرية وإمدادهم بالمعلومات الكاملة والمناسبة عن طبيعة الأسواق المتاحة والسلع والمنتجات التي تحتاجها تلك الأسواق ومواصفاتها.

(7) – إعادة النظر في السياسات الضريبية والجمركية الخاصة بالتجارة الخارجية حيث أن الكفاءة التصديرية والقدرة التنافسية للصادرات تتعلق بقدرة الدولة على تخليص الصادرات من المؤثرات السلبية التي تؤثر على تكلفة

الإنتاج في القطاعات التصديرية المختلفة (إلغاء جميع الرسوم والضرائب على الآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة لأغراض الصناعة بهدف التصدير ،. . .).

(8) – ضرورة الاهتمام بعنصر التدريب في مجال تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديري حتى يتشكل لدينا نظاماً فعّالاً ومؤثراً في تنمية الصادرات السورية وتنويعها فتنمية المهارات البشرية أمراً ضرورياً للأنشطة ذات التوجه التصديري مثل عنصر الإدارة والتنظيم وتكنولوجيا المعلومات والتمويل والتسويق.

المراجع:

(1) – الحجار، بسام. العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2003 ، ص 89.

(2)– عبد الرزاق، محمود حامد. *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية*. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، مصر، 2006، ص34.

3)- www.moft.gov.ae.

(4)– رضوان، عبد الحميد. التجربة الصينية في تنمية الصادرات, سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، العدد الثاني ، 2009، ص24.

(5)– عايشي، كمال. دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، جامعة باتنة ،العدد السادس 2009، ص27.

(6)– الوليد، قسوم ميساوي. دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر للفترة (1987– 2006)، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007–2008، ص35.

(7)– الصوص، سمير زهير. South Korea's Experience in Economic Development، 2011.

(8)– شمت، نفين حسين. تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر ، 2007، ص73.

(9)– حاتم ، سامي عفيف. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،الدار المصرية اللبنانية ،2005 ، ص 406.

(10)– المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة.